الفواعل الخارجية في الأزمة الليبية:
تحليل لأدوار القوى الإقليمية والدولية منذ 2011

External actors in the Libyan crisis: An analysis of the roles of regional and international powers since 2011

م.د رعـــد عبد السادة بزون الحدراوي
معهد العلمين للدراسات العليا
Raadalhadrawii@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2026/2/23 تاريخ ارجاع البحث 2026/3/7 تار يخ قبول البحث 2026/3/14

تبيّن الأزمة الليبية منذ عام 2011 أنها نتاج تفاعل بين انهيار الدولة من الداخل وتعدد مسارات التدخل من الخارج، إذ أدى سقوط نظام القذافي إلى تفكك السلطة المركزية وصعود قوى محلية متنافسة، الأمر الذي جعل البلاد ساحة مفتوحة لتأثيرات عربية وإقليمية، ودوليّة متباينة. فالدول العربية انخرطت بدوافع أمنية، وسياسية متعارضة، في حين أسهمت دول الساحل في تعقيد المشهد عبر تحركات جماعات مسلحة وتدفقات عابرة للحدود. في المقابل، تباينت الأدوار بين حضور أمريكي محدود، وتوسع روسي، وانقسام أوروبي، في ظل جهود أممية لم تتمكن من تحويل التفاهمات إلى واقع مستقر. لذلك، تكشف هذه التفاعلات أن استمرار الأزمة يرتبط بتشابك مصالح القوى المتدخلة أكثر مما يرتبط بقدرة الأطراف المحلية على تسوية خلافاتها. ومن ثم، فإن تجاوز حالة الجمود يتطلب معالجة متزامنة للجوانب الداخلية، والإقليمية، والدوليّة، لضمان انتقال ليبيا نحو مرحلة أكثر استقراراً وتوازناً.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الفواعل الخارجية، ليبيا، التفاعلات الدوليّة.

The Libyan crisis since 2011 has proven to be the product of a complex interplay between internal state collapse and multiple external interventions. The fall of the Gaddafi regime led to the disintegration of central authority and the rise of competing local forces, making the country an arena for diverse Arab, regional, and international influences. Arab states intervened with conflicting security and political motives, while Sahel countries further complicated the situation through the movements of armed groups and cross-border flows. Meanwhile, the roles of various actors have varied, ranging from a limited US presence to Russian expansion and European divisions, amidst UN efforts that have failed to translate agreements into a stable reality. These interactions reveal that the continuation of the crisis is more closely linked to the entanglement of interests among intervening powers than to the ability of local parties to resolve their differences. Therefore, overcoming the current impasse requires a simultaneous approach to addressing internal, regional, and international factors to ensure Libya's transition to a more stable and balanced phase.

Keywords: Crisis, External Actors, Libya, International Interactions.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المقدمة

شهدت ليبيا منذ اندلا ع أحداث عام 2011 واحدة من أكثر التحولات البنيوية في المنطقة العربية، إذ أدى انهيار نظام معمر القذافي بعد أربعة عقود من الحكم المركزي إلى انكشاف بنية الدولة الليبية وظهور فراغ مؤسسي واسع. وقد ترافق سقوط النظام مع تفكك الأجهزة الأمنيّة، والعسكرية وانتشار السلاح على نطاق غير مسبوق، الأمر الذي فتح المجال أمام صعود مجموعات مسلّحة محلية ذات ولاءات متباينة، سرعان ما تحولت إلى فاعلين رئيسيين في المشهد السياسيّ والأمنيّ. ومع غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط المرحلة الانتقالية، دخلت البلاد في دوامة من الصراع على الشرعية والموارد، وتعزّز الانقسام بين سلطتين في الشرق والغرب، لكل منهما مؤسساته وتحالفاته.

ولم يتوقف تعقيد الأزمة عند حدود العوامل الداخلية، بل سرعان ما أصبحت ليبيا ساحة مفتوحة للتدخلات الإقليمية والدوليّة نظراً لموقعها الجغرافي الحيوي في شمال أفريقيا والبحر المتوسط، وارتباطها بقضايا استراتيجية تتعلق بالطاقة والهجرة غير النظامية ومكافحة الإرهاب. وقد أفضى ذلك إلى تحويل الصراع الليبي إلى نموذج مركّب يجمع بين ديناميات الحرب الأهلية وصراع النفوذ الخارجي، إذ بات من الصعب تحليل مسارات الأزمة دون فهم تفاعل المستويات الداخلية والإقليمية والدوليّة التي أعادت تشكيل توازنات القوى على الأرض.

وبالرغم من تعدد المبادرات الدوليّة والاتفاقات السياسيّة التي شهدتها البلاد منذ 2011، مثل اتفاق الصخيرات (2015) ومؤتمر برلين (2020) ومبادرات الأمم المتحدة المتعاقبة، فإن مسار التسوية ظل هشّاً ومتعثّراً. ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى استمرار انخراط القوى الإقليمية والدوليّة في الصراع، سواء عبر الدعم العسكري والسياسيّ لأطراف معينة، أم عبر التنافس على النفوذ في مجالات الطاقة والموانئ والحدود البحرية. ومع تعقّد هذه التدخلات وتزايد تشابكها، أصبح فهم الأزمة الليبية يستلزم مقاربة تحليلية تجمع بين دراسة التحولات الداخلية من جهة، ودراسة أدوار القوى الخارجية وتأثيرها البنيوي في مسار الصراع من جهة أخرى.

أولاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتطرق إلى أزمة عربية ذات تأثير متعدّد المستويات، لا تقتصر تداعياتها على ليبيا فقط، وإنما تمتد إلى محيطها الإقليمي في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والبحر المتوسط. كما تبرز أهمية البحث من كونه يحلل تحولات الأزمة وربطها بأدوار القوى الإقليمية والدوليّة، إذ يوفر البحث إطاراً تحليلياً يساعد صانعي القرار والباحثين في تقدير مآلات الأزمة واحتمالات التسوية المستقبلية.

ثانيًا: هدف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحليل تطور الأزمة الليبية منذ عام 2011، مع التركيز على أدوار الفواعل الإقليمية والدوليّة وتأثيرها في مسار الصراع وفرص التسوية. كما يسعى إلى تقديم فهم متكامل لكيفية تشكّل المشهد

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الليبي عبر مراحل متعددة، وكيف أسهمت التدخلات الخارجية في إعادة تشكيل توازنات القوى وإطالة أمد الصراع، أو في بعض الأحيان دفع العملية السياسيّة.

ثالثاً: إشكالية البحث:

تدور إشكالية البحث حول كيفية إسهام تدخلات القوى الإقليمية، والدوليّة في تشكيل مسارات الأزمة الليبية منذ عام 2011، وما أثر هذه التدخلات في فرص التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة؟ وينبثق عن هذا السؤال أسئلة فرعية تتعلق منها:

1. ما تحولات الأزمة الليبية بعد العام 2011؟
2. ما أدوار القوى الإقليمية العربية في الأزمة الليبية؟
3. ما أدوار القوى الإقليمية غير العربية في الأزمة الليبية؟
4. ما أدوار القوى الدوليّة في الأزمة الليبية؟

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن استمرار الأزمة الليبية وتعثّر مسار التسوية يرتبط بدرجة كبيرة بتداخل وتضارب أدوار الفواعل الإقليمية، والدوليّة، التي أسهمت في تعميق الانقسام الداخلي وإعادة إنتاج الصراع، وفي الوقت ذاته فرضت مسارات سياسية هشّة تُبقي التسوية رهينة الحسابات الخارجية أكثر ممّا ترتكز على الإرادة الليبية الوطنية.

خامسًا: منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع مسار الأزمة الليبية منذ 2011 ووصف أدوار القوى الإقليمية والدوليّة، والمنهج التاريخي لتحليل التطورات الزمنية للصراع، والمنهج المقارن لمقارنة أدوار الفواعل المختلفة (العربية، الإقليمية غير العربية، والدوليّة) في تشكيل مسارات الأزمة.

سادسًا: هيكلية الدراسة:

تدور هيكلية الدراسة من مقدمة وأربعة مباحث، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات، إذ تطرقنا في المبحث الأول إلى تحولات الأزمة الليبية منذ العام 2011، في حين تطرقنا في المبحث الثاني إلى أدوار الدول الإقليمية العربية المؤثرة في الأزمة الليبية منذ عام 2011، والمبحث الثالث إلى أدوار الدول الإقليمية غير العربية المؤثرة في الأزمة الليبية منذ عام 2011، أما المبحث الرابع فتطرقنا إلى أدوار الفواعل الدوليّة المؤثرة في الأزمة الليبية منذ عام 2011.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المبحث الأول

تحولات الأزمة الليبية منذ العام 2011

شهد النظام السياسيّ في ليبيا عبر تاريخه سلسلة من التحولات العميقة شكّلت برمتها البيئة التي جعلته نظاماً متفرّداً على المستويين الداخلي، والخارجي. فبعد انتهاء حقبة الاستعمار التقليدي، دخلت البلاد في عهد الملكية السنوسية، قبل أن تنتقل عام 1969 إلى مرحلة جديدة مع استيلاء العقيد معمر القذافي على السلطة إثر الانقلاب العسكري، وهي المرحلة التي امتدت لأكثر من أربعة عقود تحت نظام شمولي اتخذ من "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" إطاراً شكلياً للحكم. إذ عانى في هذه الحقبة المجتمع الليبي من ممارسات السلطة القمعية وتنامي مظاهر العنف، والقتل والتهميش والحرمان، التي تراكمت مع مرور الزمن. ومع اندلاع موجة الاحتجاجات في إطار ما سُمّي بالربيع العربي عام 2011، بدأت بوادر الحراك الشعبي في ليبيا تتصاعد مطالبة بإسقاط نظام القذافي. غير أن رفض النظام الاعتراف بشرعية هذا الحراك، ولجوئه إلى استخدام العنف ضد المتظاهرين، أدّيا إلى انتقال الكثير من الاحتجاجات السلمية إلى مواجهة مسلحة. وعلى أثرها، تحوّل عدد كبير من المحتجين إلى مقاتلين دخلوا في صدام مباشر مع كتائب القذافي، مما أدّى إلى انقسام المجتمع الليبي بين مؤيد للثورة ومناصر للنظام القائم (شناتيلة، 2020، الصفحات 40-48).

وفي الواقع، فإن الردّ العنيف الذي انتهجه نظام القذافي ضد المنتفضين دفع عدداً من المسؤولين الليبيين، سواء في الداخل، أو الخارج، إلى إدانة النظام والانحياز إلى جانب الانتفاضة الشعبية. وقد أسهم ذلك في تشكيل المجلس الوطني الانتقالي الليبي ليكون الممثل السياسيّ للثوار، والجهة المخوّلة بحشد الدعم الدوليّ ضد النظام القائم. وعلى أثرها، بادر المجلس بالتنسيق مع جامعة الدول العربية إلى مطالبة مجلس الأمن الدوليّ بفرض حظر جوي على ليبيا حمايةً للمدنيين. واستجابة لهذه المطالب، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1973 بتاريخ 17 آذار/مارس 2011، الذي تضمّن إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدوليّة، وفرض حظر السفر على بعض القيادات، وتجميد الأصول الليبية المودعة في البنوك الغربية، إلى جانب فرض منطقة حظر جوي فوق الأراضي الليبية. وبموجب هذا القرار، جاء تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا في 19 آذار/مارس 2011، بمشاركة مجموعة من القوى الدوليّة، لتبدأ مرحلة جديدة من المواجهات بين قوات القذافي، والثوار المدعومين دوليّاً. واستمرت المعارك على هذا النحو إلى أن قُتل القذافي في مدينة مصراتة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2011، بعد اعتقاله في مدينة سرت (حسن، 2024).

وبعد الإطاحة بالقذافي، دخلت ليبيا مرحلة معقدة من التحولات المتسارعة جعلتها ضمن الدول المصنّفة (بالأزمة)، نتيجة تفاقم الصراع الداخلي على السلطة، وتنامي نفوذ الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية. إذ قد تولّى المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة في ظروف شديدة التعقيد، اتّسم خلالها بالضعف والعجز عن ممارسة الحكم الفعّال، نظراً لكونه ورث دولة بلا مؤسسات وطنية راسخة، أو هياكل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إدارية قادرة على أداء وظائفها. كما أخفق المجلس في حسم الجدل الواسع حول الإعلان الدستوري المؤقت، ناهيك عن الضبابية التي أحاطت خارطة الطريق الخاصة بإعادة بناء مؤسسات الدولة. ترافق ذلك مع الطابع الارتجالي الذي شاب عملية اختيار أعضائه، وهي عملية تأثرت بصورة واضحة بالاعتبارات القبلية والجهوية التي تُعد أحد العوامل البنيوية المؤثرة في المشهد الليبي (بن بتقة، 2017، صفحة 35).

لذلك، في السنوات الأولى بعد الثورة، برزت إشكالية تعدد الميليشيات المسلحة التي تحوّلت إلى فاعلين رئيسيين في الفضاء السياسيّ والأمنيّ. وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إلى أن انتشار السلاح في ليبيا عقب 2011 كان من الأكبر في المنطقة، وأن أكثر من 20 مليون قطعة سلاح انتشرت خارج سلطة الدولة (United Nations Panel of Experts on Libya, 2015-2020). ومع تعثّر بناء الدولة، انتقل النزاع من مستوى الخلاف السياسيّ حول إدارة المرحلة الانتقالية، إلى مستوى الانقسام السياسيّ الحاد بعد انتخابات 2014 التي أدت إلى وجود سلطتين متنافستين: مجلس النواب في طبرق، والمؤتمر الوطني العام في طرابلس. وقد مثلت هذه المرحلة بداية الانقسام البنيوي بين الشرق والغرب، وتعدد الحكومات، والمؤسسات المالية، والعسكرية (رسولي، 2021، صفحة 282).

وفي هذه الأثناء، صعد اللواء خليفة حفتر في الشرق عبر عملية الكرامة (2014) التي اتخذت من مكافحة الإرهاب في بنغازي شعاراً لها، لكنها سرعان ما تحولت إلى مشروع لتوسيع النفوذ العسكري، والسياسيّ في الشرق والجنوب، بدعم صريح من بعض القوى الإقليمية. وبالتوازي، ظلت المنطقة الغربية تعيش على وقع تعدد القوى المسلحة وتداخل الولاءات، ما خلق بيئة سياسية، وأمنية شديدة التعقيد. كما شهدت البلاد تمدد تنظيم داعش الإرهابي سيما في سرت بين 2014 و2016 (رسولي، 2021، صفحة 284).

وفي محاولة لاحتواء الانقسام، رعت الأمم المتحدة اتفاق الصخيرات عام 2015، الذي أسفر عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني. لكن غياب الإجماع الداخلي واستمرار الدعم الخارجي المتضارب للأطراف المتصارعة حالت دون تنفيذ الاتفاق بصورة كاملة. وقد ناقشت أدبيات السياسة المقارنة أن الاتفاقات السياسيّة في ظل النزاعات المفتوحة تبقى هشّة في غياب احتكار السلطة للسلاح وتوافق القوى الإقليمية. كما دخلت الأزمة مرحلة جديدة مع هجوم قوات حفتر على طرابلس في عام 2019، إذ حاولت القوات الشرقية حسم الصراع عسكرياً، مما أدى إلى التدخل التركي الواسع عام 2020 لصالح حكومة الوفاق، مما غيّر ميزان القوى وانسحاب قوات حفتر من الغرب، مما نقل ليبيا إلى مرحلة التوازن العسكري المفروض نتيجة الدعم الخارجي للطرفين.

وفي المرحلة اللاحقة (2020-2023)، تشكلت حكومة الوحدة الوطنية بهدف توحيد المؤسسات، لكن فشل الانتخابات في ديسمبر 2021 أدى إلى تجدد الانقسام السياسيّ، وظهور حكومتين متوازيتين مجدداً. تزامن ذلك مع استمرار وجود قوات أجنبية ومرتزقة، مما عرقل جهود توحيد المؤسسات الأمنيّة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والعسكرية. ثم مع نهاية 2023، يمكن توصيف الوضع الليبي بأنه استقرار هشّ دون تقدم سياسي جوهري، في ظل استمرار الانقسام المؤسساتي، وصراع السيطرة على الموارد النفطية، وتزايد تأثير المتغيرات الإقليمية والدوليّة – لاسيما تحولات الطاقة في المتوسط والحرب في أوكرانيا – على مسار الأزمة (الحار، 2023).

وفي الحقيقة، إن المتابعة التحليلية لمسار الأزمة الليبية تظهر أنها ليست أزمة داخلية فحسب، بل هي نزاع متعدّد المستويات يتداخل فيه المحلي مع الإقليمي والدوليّ. فضعف الدولة، وتعدد القوى المسلحة، وتضارب مصالح الفواعل الخارجية، جميعها عوامل أسهمت في إعادة إنتاج الصراع وإطالة أمده. ومن هنا تأتي أهمية دراسة التحولات التي شهدتها ليبيا منذ 2011 لفهم السياق الذي تتفاعل ضمنه القوى الإقليمية والدوليّة، وهو ما تمهّد له المباحث اللاحقة.

المبحث الثاني

أدوار الدول الإقليمية العربية المؤثرة في الأزمة الليبية منذ عام 2011

أدّت معظم الدول العربية أدواراً محورية في توجيه مسار الأزمة الليبية منذ سقوط نظام القذافي، سواء بحكم الجوار الجغرافي، أو الانقسامات الإقليمية التي تشكّلت بعد الثورات العربية. وتقوم الأدوار العربية على مستويين: مستوى دول الجوار العربي المباشر (مصر – الجزائر – تونس)، ومستوى الدول العربية ذات النفوذ الإقليمي البعيد (الإمارات – قطر – السعودية). وقد تباينت هذه الأدوار بين التدخل السياسيّ، والعسكري، والدعم الاقتصادي، واللوجستي، والوساطة الدبلوماسية، ما جعل البيئة الإقليمية عاملاً فاعلاً في إعادة تشكيل ميزان القوى الداخلي داخل ليبيا. لذلك سنتطرق لتلك الأدوار كما يأتي:

أولاً: الدور المصريّ في الأزمة الليبية منذ عام 2011

تُعدّ مصر الفاعل العربي الأكثر تأثيراً في مسار الأزمة الليبية منذ عام 2013، نظراً لاعتبارات جغرافية، وأمنية واستراتيجية جعلت ليبيا جزءاً من معادلة الأمن القومي المصريّ. فالحدود الممتدة بين البلدين لمسافة تتجاوز 1150 كم جعلت ليبيا، لا سيما بعد انهيار مؤسسات الدولة عقب 2011، تشكل تهديداً مباشراً عبر شبكات تهريب السلاح وتسلل العناصر المتطرفة. وقد دفع هذا الإدراك الأمنيّ مصر إلى تبنّي مقاربة استباقية دعمت من خلالها «عملية الكرامة» التي أطلقها خليفة حفتر عام 2014. إذ عدّها صانع القرار المصريّ أن نجاح العملية في "تطهير" الشرق من التنظيمات المتطرفة سيحرم هذه الجماعات من عمق جغرافي يتيح التمدد نحو الداخل المصريّ، لاسيّما بعد حادثة ذبح العمال الأقباط في سرت عام 2015، والتي شكّلت نقطة تحول مفصلية نحو الانخراط المصريّ العسكريّ المحدود في الإقليم. أما على صعيد البُعد السياسيّ– الإقليميّ، فقد ارتبط التدخل المصريّ بصراع أوسع حول شكل الترتيبات الإقليمية في شمال أفريقيا، وشرق المتوسط، إذ رأت القاهرة أن صعود الإسلام السياسيّ في الغرب الليبي، لاسيما (جماعة الإخوان المسلمين)،

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

يمثل تهديداً مباشراً لأمنها السياسيّ الداخليّ، وأنه قد يشكل امتداداً لنفوذ خصومها الإقليميين، وبشكل خاص تركيا وقطر (الهلالي وآخرون، 2024، الصفحات 192-193).

وفي الحقيقة، أن مصر اعتمدت مقاربة تقوم على منع سيطرة طرف واحد على كامل ليبيا، وخصوصاً الطرف المحسوب على الإسلام السياسيّ. إذ أسهم الدور المصريّ في تعزيز قدرات الشرق، لكنه في الوقت نفسه حافظ على توازن قوى هش يمنع الحسم العسكري ويُبقي مصر فاعلاً لا يمكن تجاوزه في أي تسوية مستقبلية. ومنذ عام 2021، بدأت القاهرة في اتباع مقاربة أكثر براغماتية تتمثل في (كمال، 2021):

1. الانفتاح السياسيّ على بعض أطراف الغرب الليبي، لا سيما حكومة الوحدة الوطنية.
2. دعم مسارات المصالحة وتوحيد الجيش باعتبارها مدخلاً إلى الاستقرار طويل الأمد.
3. توسيع حضورها الاقتصادي في مجالات الطاقة، والكهرباء، والبنى التحتية.
4. سياسة احتواء النفوذ التركي عبر آليات الحوار لا المواجهة المباشرة.

ورغم ذلك، تواجه السياسة المصريّة في ليبيا تحديات بنيوية، أبرزها تنامي النفوذ التركيّ، والتنافس داخل المعسكر الداعم لحفتر، ناهيك عن هشاشة البُنى الاجتماعية في الشرق الليبي التي ترتكز عليها السياسة المصريّة، التي ترافقت مع إخفاق حفتر في تحقيق حسم عسكري، ممّا أعاد القاهرة إلى إعادة قراءة استراتيجيتها بما يضمن الاستقرار دون دفع ليبيا نحو تقسيم فعلي.

ثانياً: الدور الجزائري في الأزمة الليبية منذ عام 2011

ينطلق الدور الجزائري في الأزمة الليبية من ثوابت تاريخية في سياستها الخارجية، تقوم على رفض التدخلات العسكرية الأجنبية في شمال أفريقيا، واعتماد مقاربة أمنية–دبلوماسية ترى أن أمن ليبيا هو امتداد مباشر لأمن الجزائر، ولا سيما في الجنوب. إذ تعاملت الجزائر بحذر بالغ مع تطورات النزاع الليبي، معتبرة أن عسكرة الصراع ستزيد من مخاطر تمدد الجماعات الإرهابية نحو حدودها الممتدة عبر الصحراء، والتي تُعد من أكثر المناطق حساسية أمام نشاط التهريب، والجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، تبنّت الجزائر سياسة تقوم على الموازنة بين حماية أمنها القومي ودعم حل سياسي ليبي–ليبي، مستندة إلى خبرتها في الوساطة وتسوية النزاعات الأفريقية. إذ استضافت منذ عام 2014 عدة لقاءات جمعت ممثلين عن طرابلس وطبرق، ودعمت مبادرات الاتحاد الأفريقي، خصوصاً لجنة رؤساء الدول الخمسة. كما دعت بشكل متكرر إلى تجنيب ليبيا صراعات النفوذ الإقليمي، سواء العربية ، أو التركية، بما يحول دون تحويلها إلى ساحة تنافس يُهدد استقرار شمال أفريقيا (نعيمة، 2024، صفحة 127).

ومع ذلك، واجه الدور الجزائري حدوداً واضحة في قدرته على التأثير، إذ تزامن تصاعد الأزمة الليبية مع مرحلة اضطراب سياسي داخلي في الجزائر بعد 2019، إضافة إلى غياب أدوات الضغط العسكرية والمالية مقارنة بقوى أخرى فاعلة في المشهد الليبي. كما أدّى تنامي النفوذ التركي في الغرب الليبي، والدعم المصريّ–

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الإماراتي في الشرق، إلى تضييق مساحة الحركة أمام الجزائر التي تمسكت بخيار الحياد الإيجابي دون الانخراط في محاور متصارعة. وبعد عام 2021، سعت الجزائر إلى استعادة حضورها الإقليمي تدريجياً عبر عرض استضافة مؤتمر للمصالحة الوطنية وتعزيز التعاون الأمنيّ مع دول الساحل، بيد أن تأثيرها بقي نسبياً ومحدوداً، مما جعل دورها في ليبيا يميل إلى المساندة والتيسير أكثر منه دوراً مقرّراً في مسارات التسوية (بريزيني و الفقيه، 2023، صفحة 383). وعليه، يمكن القول إن الدور الجزائري في ليبيا اتسم بالثبات في المبدأ، والاتزان في التحرك، لكنه ظلّ أقل فاعلية بحكم الظروف الداخلية، والإقليمية المحيطة به.

ثالثاً: الدور التونسي في الأزمة الليبية منذ عام 2011

اتسم الدور التونسيّ في الأزمة الليبية بقدر كبير من الهدوء والاتزان، نتيجة خصوصية البيئة الداخلية التونسية التي تعاني منذ 2011 من تحديات سياسية واقتصادية عميقة جعلت صانع القرار التونسي يميل إلى سياسة الحياد الإيجابي وتجنّب الانخراط في محاور الصراع. وقد أدركت تونس مبكراً أن أي اضطراب أمني في ليبيا ستكون له انعكاسات مباشرة على الداخل التونسيّ، سواء عبر حركة اللجوء والهجرة، أم عبر نشاط الجماعات المسلحة التي وجدت في ليبيا مجالاً للحركة وتخزين السلاح، خاصة بين 2014 و2016. لذلك، تحولت تونس إلى "المحطة الدبلوماسية الأولى" للقاءات الليبيين، نظراً لطبيعة علاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، وكونها بيئة مقبولة من الجميع لا تحمل أثقال التدخل العسكريّ، أو الاصطفاف الإقليميّ، على عكس دول مجاورة أخرى. وقد ساعد هذا الحياد النسبيّ على منح تونس هامشاً تفاوضياً مكّنها من تأدية دور الوسيط في أوقات حساسة. إذ اعتمدت تونس على أدوات "القوة الناعمة" في إدارتها للملف الليبي، ومنها (المؤدب، 2020؛ Tanchum, 2020):

1. استضافة الحوار السياسيّ الليبي في نوفمبر 2020، الذي أفضى لاحقاً إلى تشكيل السلطة التنفيذية المؤقتة (الملتقى السياسيّ للحوار الليبي – LPDF).
2. مبادرة دول الجوار الثلاث (تونس–الجزائر–مصر) عام 2017، التي هدفت إلى خلق مظلة سياسية إقليمية داعمة للمسار الأمميّ ومنع تدويل إضافي للأزمة.
3. إدارة ملف الحدود بطريقة متوازنة، مع السماح باستمرار حركة التجارة والعمالة بين البلدين، مما جعل تونس "رئة اقتصادية" مهمة لليبيا خلال حقب الإغلاق والانقسام السياسيّ بين الشرق والغرب.

وبهذا الصدد، تشير دراسة صادرة عن مركز كارنيغي للشرق الأوسط (2020) إلى أن تونس، رغم غياب أدواتها العسكرية والمالية، استطاعت أن تصبح "جسراً سياسياً" بين الأطراف الليبية، وأن دورها تمحور في تخفيف مستوى التوتر وتوفير مناخ ملائم للتفاوض، أكثر من توجيه مجريات الصراع نفسه. كما مثّلت تونس منفذاً اقتصادياً أساسياً لليبيا، لا سيما في الجنوب الغربي وفي طرابلس، عبر حركة التجارة والخدمات والسلع الأساسية، ما عزّز أهميتها كفاعل داعم للاستقرار الاجتماعي. ومع ذلك، ظل تأثير تونس محصوراً في الإطار

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الدبلوماسي الناعم دون القدرة على إعادة تشكيل ميزان القوى. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل (Tanchum, 2020):

1. الهشاشة الاقتصادية المتزايدة في تونس، التي حدّت من قدرتها على الاستثمار في ترتيبات أمنية أو سياسية واسعة داخل ليبيا.
2. الأزمة السياسيّة الداخلية بعد 2019، وخاصة بعد 2020، والتي دفعت تونس إلى التركيز على الوضع الداخلي أكثر من الإقليمي.
3. غياب أدوات النفوذ الصلبة (العسكرية والمالية)، مما جعل دورها يعتمد على الوساطة دون التأثير المباشر في مجريات الصراع.
4. استقطاب المشهد الليبي بين قوى خارجية كبرى (تركيا من جهة، ومصر والإمارات من جهة أخرى)، الأمر الذي جعل الحياد التونسي مفيداً للحوار لكنه ضعيف التأثير في المعادلة العامة.

رابعاً: الدور الإماراتي في الأزمة الليبية منذ عام 2011

يُعدّ الدور الإماراتي الأكثر حضوراً وفاعلية بين الأدوار العربية المنخرطة في الأزمة الليبية منذ عام 2011، سواء من حيث مستوى التدخل العسكري، أو حجم التأثير السياسيّ. إذ نظرت أبوظبي إلى ليبيا بوصفها ساحة مركزية في صراعها الإقليمي ضد تيارات الإسلام السياسيّ، وامتداداً لمعادلة النفوذ في شمال أفريقيا وشرق المتوسط. وتوثّق تقارير مجلس الأمن الدوليّ (لجنة الخبراء بشأن ليبيا 2017-2021) تقديم الإمارات دعماً عسكرياً مباشراً للجيش الوطني الليبي، شمل طائرات بدون طيار من طراز Wing Loong، ومنظومات ذخائر دقيقة، ودعماً لوجستياً في قاعدة الخادم الجوية شرق ليبيا، الأمر الذي عزّز قدرات قوات حفتر خلال توسعها العسكري بين 2016 و2019 (United Nations Security Council, 2017-2021).

وفي السياق ذاته، تشير العديد من التقارير إلى أن الإمارات أدت دور "المموّل والداعم الرئيس" للمعسكر المناهض للتيارات الإسلامية، وأنها ساهمت في بناء قدرات عسكرية مكّنت حفتر من شنّ هجومه الواسع على طرابلس عام 2019. لذلك كانت الإمارات "أكثر داعم خارجي تأثيراً" في مسار الحرب، عبر توفير التفوق الجوي لقوات حفتر من خلال المسيّرات والدعم اللوجستي (الجروشي، 2022، صفحة 70).

وفي الحقيقة، إن التدخل الإماراتي جاء جزءاً من استراتيجية إقليمية تستهدف مواجهة الإسلام السياسيّ وإعادة هندسة الخارطة السياسيّة في شمال أفريقيا، التي اعتمدت مزيجاً من القوة الصلبة والناعمة لتعزيز نفوذها في الشرق الليبي، وذلك عبر الدعم العسكري والضغط السياسيّ في المحافل الدوليّة. أما في الجانب السياسيّ، فتبنّت الإمارات استراتيجية تقوم على إعادة صياغة المشهد الليبي بما يتناسب مع رؤيتها لدور الدولة والجيش في مواجهة الحركات ذات الخلفية الإسلامية. كما وفّرت دعماً واسعاً لخطاب يربط حكومة الوفاق

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

والكتائب الداعمة لها بالتيارات الإسلاموية، بما أسهم في بناء رواية سياسية تُسوغ دعم حفتر تحت عنوان "الحرب على الإرهاب". وقد اتخذ التدخل الإماراتي طابعاً متعدّد المستويات شمل ما يأتي (ياسين، 2024):

1. الدعم العسكري المباشر، وذلك عبر تزويد قوات حفتر بالأسلحة والمسيّرات ومنظومات الدفاع الجوي، ما زاد من قدراته العملياتية في الشرق والجنوب، وأسهم في مسار هجومه على طرابلس عام 2019.
2. الضغط الدبلوماسي متعدد المسارات، إذ مارست الإمارات نفوذاً واسعاً داخل العواصم الأوروبية، لا سيما في باريس وروما، لتعزيز سردية "مكافحة الإرهاب" وإضفاء شرعية على دور حفتر كطرف قادر على فرض الاستقرار.
3. الدعم المالي والسياسيّ، إذ أسهمت أبوظبي في تمويل عمليات عسكرية، فضلاً عن توفير شبكات علاقات داخل أفريقيا وجنوب الصحراء للتأثير على خطوط إمداد السلاح والمقاتلين.
4. التأثير الإعلامي والنفسي، إذ استخدمت الإمارات منصات إعلامية عربية ودوليّة لدعم خطاب "الاستقرار عبر القوة"، وربط خصوم حفتر بمشروع الإسلام السياسيّ العابر للحدود.

وبذلك، يتضح أن الإمارات تبنّت مقاربة متعددة المستويات في ليبيا، تجمع بين الدعم العسكري المكثّف، والترويج السياسيّ لرواية الحرب على الإرهاب، والدبلوماسية النشطة في أوروبا، ما جعلها فاعلاً مركزياً في تشكيل مسار الصراع الليبي، وإنّ كان ذلك على حساب فرص التسوية الوطنية.

خامساً: الدور القطري في الأزمة الليبية منذ عام 2011

اتّسم الدور القطري في ليبيا منذ 2011 بطابع سياسي–دبلوماسي يرتكز على دعم القوى التي برزت أثناء مرحلة الثورة وما بعدها، لاسيما مع التشكيلات السياسيّة والمدنية ذات التوجهات القريبة من الإسلام السياسيّ أو القوى الثورية في الغرب الليبي. إذ جاء هذا الدور امتداداً لرؤية الدوحة في مرحلة "الربيع العربي"، القائمة على تعزيز صعود النخب السياسيّة الجديدة في الدول التي شهدت حركات تغيير، مع توظيف أدوات الدعم السياسيّ والإعلامي والعلاقات الشخصية لتمكين هذه القوى من لعب أدوار قيادية. وفي مرحلة إسقاط النظام السابق، كان لقطر حضور مؤثر عبر شبكات التمويل السياسيّ والدعم الإعلامي، إلى جانب التواصل المباشر مع الفاعلين العسكريين الذين لعبوا أدواراً مركزية في القتال ضد كتائب القذافي. وقد استفادت الدوحة في تلك المرحلة من مصادر القوة الناعمة الفاعلة مثل: شبكة علاقاتها الإقليمية الواسعة، وتأثير مؤسساتها الإعلامية، وقدرتها على مخاطبة النخب الثورية التي سعت إلى إعادة بناء مشهد سياسي جديد (موسى، 2025، الصفحات 18-19).

ومع تطور المشهد الليبي بعد 2014 وانتقال البلاد إلى حالة استقطاب حاد بين الشرق والغرب، حافظت قطر على ارتباط وثيق بالفاعلين السياسيّين والعسكريين في الغرب الليبي، لاسيما المجموعات التي شاركت في إدارة المرحلة الانتقالية، أو التي تبنت خطاباً رافضاً لعودة السلطوية القديمة. كما استمرت الدوحة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

في تعزيز قنوات التواصل الدبلوماسي مع المؤسسات السياسيّة المنبثقة عن الاتفاقات الأممية، وفي مقدمتها حكومة الوفاق الوطني لاحقاً، الأمر الذي جعلها أحد الأطراف الإقليمية ذات الحضور المستمر في المشهد السياسيّ الليبي (حسين، 2019، صفحة 64).

وبالرغم من أن الدور القطري خضع لانحسار واضح بعد عام 2017 بسبب الأزمة الخليجية وما ترتب عليها من ضغوط إقليمية، فإن الدوحة لم تنسحب كلياً من الساحة الليبية، بل أعادت تموضعها عبر التركيز على الأدوات الدبلوماسية وبناء العلاقات السياسيّة بدلاً من الانخراط المكثف في دعم الفاعلين المسلحين. وقد مثّل ذلك تحوّلاً في المقاربة القطرية من دور نشط خلال مرحلة ما بعد الثورة مباشرة إلى دور أكثر هدوءاً بعد 2017، يتسم بالحذر، مع استمرار التواصل مع الأحزاب والشخصيات المؤثرة في غرب ليبيا (العيناني، 2018).

وفي مرحلة ما بعد 2020، أسهمت قطر في دعم جهود التهدئة التي رافقت وقف إطلاق النار، عن طريق تعزيز التواصل بين الأطراف الليبية، وبناء شبكات حوار بين الشخصيات السياسيّة التي تمثل امتداداً للتيار المدني—الإسلامي في طرابلس ومصراتة. كما سعت الدوحة إلى التقارب مع مسارات الحل التي رعتها الأمم المتحدة، وإلى دعم المبادرات المرتبطة بإعادة بناء المؤسسات، وإعادة دمج أطراف المشهد السياسيّ في عملية تفاوضية أوسع (الفيتوري، 2021، صفحة 61).

ومع ذلك، ظل الدور القطري أقل تأثيراً مقارنة بالأدوار الأكثر حضوراً مثل الدور الإماراتي—المصريّ في الشرق أو الدور التركي في الغرب (الذي سنتطرق له لاحقاً). ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل، أبرزها محدودية القدرات العسكرية القطرية مقارنة بالقوى الإقليمية الأخرى، فضلًا عن تأثير الأزمة الخليجية على مساحة تحرك قطر الإقليمية، وتحول الاهتمام الدوليّ نحو اللاعبين الأكثر قدرة على إنتاج نتائج ميدانية مباشرة. ورغم ذلك، حافظت الدوحة على حضور سياسي معتبر أتاح لها التأثير في اتجاهات بعض التحالفات داخل الغرب الليبي، والمساهمة في تكوين محور سياسي كان له أثر في تشكيل مخرجات المراحل المستقبلية (العيناني، 2018).

سادساً: الدور السعودي في الأزمة الليبية منذ عام 2011

اتسم الدور السعودي في الأزمة الليبية بطابع سياسي—دبلوماسي أكثر منه عسكري، نتيجة طبيعة أولويات السياسة الخارجية للمملكة منذ 2011، وتركيزها على ملفات أكثر ارتباطاً بمصالحها المباشرة في الخليج واليمن. ورغم ذلك، فإن السعودية شكلت أحد الأضلاع الأساسية في «المحور الإقليمي» الذي ضمّ مصر والإمارات، والذي تبنى موقفاً داعماً لمعسكر الشرق الليبي، لاسيما في مواجهة القوى الثورية—الإسلامية التي صعدت بعد ثورة فبراير 2011. وقد جاء هذا الدور منسجماً مع التصورات السعودية تجاه «الإسلام

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

السياسيّ» بوصفه تهديداً إقليمياً، ترافق مع تحفّظها إزاء أدوار تركيا وقطر في ليبيا (الرشيد و أدبيش، 2017، صفحة 96).

وبهذا الصدد، ركّزت الرياض على توظيف أدوات التأثير السياسيّ والدبلوماسي، لا سيما داخل جامعة الدول العربية، لدعم مواقف معسكر الشرق الليبي، الذي تمثل في تبني مواقف عربية مشتركة تنتقد الدور التركي وتدعو إلى دعم "الجهود العسكرية ضد الإرهاب"، وهو ما منح القيادة العامة في الشرق نوعاً من المشروعية العربية في المحافل الإقليمية. وقد ساعد هذا الغطاء السياسيّ في تقوية الموقع التفاوضي للشرق خلال مرحلة الصراع بين 2014 و2019، لا سيما في المراحل التي كان فيها الحضور العسكري الإماراتيّ، والمصريّ فاعلاً بشكل مباشر (حسين، 2019، صفحة 68).

كما سعت السعودية إلى خلق «مناخ عربي عام» داعم لمعسكر الشرق، من خلال تنسيق مواقفها مع القاهرة وأبوظبي حيال الملف الليبي، وخاصة في بيانات الجامعة العربية، أو اللقاءات الوزارية الإقليمية. وقد أضفى هذا الاصطفاف السياسيّ ثقلاً إضافياً للسياسات الداعمة للشرق، وأسهم في الحدّ من قدرة التيارات المدنية والإسلامية في الغرب على الحصول على غطاء عربي موازن. لذلك، فضلت المملكة الاعتماد على أدوات سياسية وإعلامية، بدلاً من الانخراط في معادلات السلاح والعمليات على الأرض. وفي مرحلة ما بعد 2020، ومع تراجع الصراع العسكري ودخول ليبيا مسارات سياسية جديدة، اتخذ الموقف السعودي منحى أكثر مرونة، يتجه نحو دعم الحلول الدبلوماسية، دون التخلي عن اصطفافه التقليدي ضد الحضور التركي–القطري في الغرب. وظهر هذا التحوّل في انفتاح سعودي محدود على الحكومة الليبية الموحّدة التي نتجت عن مسار الحوار، مع استمرار التنسيق مع مصر والإمارات من ضمن إطار رؤية إقليمية مشتركة (أتامان و كارا، 2020، الصفحات 103–104).

وبذلك، يمكن القول إن الدور السعودي في ليبيا كان دوراً داعماً ومكمّلاً أكثر منه دوراً مقرّراً لميزان القوة. فلم تمارس المملكة تأثيراً مباشراً في الأرض الليبية، لكنها أسهمت في تعزيز حضور معسكر الشرق عبر الغطاء السياسيّ العربي، وعبر توجيه المواقف الإقليمية بما يتسق مع رؤيتها الأوسع لإعادة تشكيل التوازنات داخل المنطقة العربية.

نستنتج مما سبق، أن الأدوار الإقليمية العربية في الأزمة الليبية لم تكن مجرد استجابات ظرفية، بل شكّلت أحد العوامل البنيوية في إعادة تشكيل موازين القوى والصراع داخل ليبيا منذ عام 2011. إذ قادت الاعتبارات الأمنيّة لمصر، والرؤية الدبلوماسية الحذرة للجزائر، والمقاربات المرنة لتونس، إلى مقاربات متباينة لكنها متقاربة في إدراك خطورة الانفلات الأمنيّ على دول الجوار المباشر. وفي المقابل، مثّلت سياسات الإمارات وقطر والسعودية امتداداً لصراعات النفوذ العربية التي برزت بعد الثورات العربية، ما أدى إلى تكوين محاور

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

متنافسة انعكست بوضوح على التحالفات الليبية الداخلية. لذلك، لم تكن الأدوار العربية محايدة، أو متجانسة، بل كانت امتداداً لانقسامات النظام الإقليمي العربي نفسه، فالمحور المصريّ—الإماراتي—السعودي دعم معسكر الشرق، في حين دعمت قطر أطرافاً في الغرب، فيما كانت تونس والجزائر تميلان إلى الحياد. وقد قاد هذا التباين إلى:

1. تعميق الانقسام الداخلي الليبي عبر دعم أطراف مختلفة.
2. تعقيد مسار الأمم المتحدة نتيجة تضارب المصالح الإقليمية.
3. إطالة أمد النزاع عبر "توازن القوّة بالقوّة".
4. فتح الباب أمام التدخلات غير العربية، وهذا ما سنتطرق له في المبحث الآتي.

المبحث الثالث: أدوار الدول الإقليمية غير العربية المؤثرة في الأزمة الليبية منذ عام 2011

انتقلت الأزمة الليبية إلى مشهد أكثر تعقيداً وارتباطاً بتوازنات جيوسياسية تتجاوز حدود ليبيا. ويتضح هذا بشكل أكبر عند النظر إلى الدور التركي الذي شكّل نقطة تحول رئيسية في مسار الصراع عبر دعمه العسكري المباشر لطرف معيّن، ما أوجد توازناً جديداً فرض نفسه على الأطراف العربية المنخرطة في الأزمة. كما لعبت بعض الدول الأفريقية — مثل تشاد والنيجر والسودان — أدواراً غير مباشرة عبر تدفق المقاتلين والمرتزقة وتحوّل مناطقها الحدودية إلى مسارات للحركة المسلحة، بما أضاف طبقة جديدة من التعقيد للأزمة وربطها بالهشاشة الأمنيّة في الساحل والصحراء. ولتحليل تلك الأدوار سنتطرق لها وفق الآتي:

أولاً: دور تركيا في الأزمة الليبية منذ عام 2011

شكّلت تركيا منذ اندلاع الأزمة الليبية أحد أبرز الفواعل الإقليمية المؤثرة في مسار النزاع، إذ اتسم حضورها بطابعٍ تصاعدي بدأت ملامحه بدعم سياسي محكوم باعتبارات "الربيع العربي"، ثم أخذ هذا الدور يتطور تدريجياً مع احتدام الانقسام الداخلي الليبي ليصل في نهاية المطاف إلى تدخل عسكري مباشر غيّر موازين القوى على الأرض. وقد مثّلت هذه التطورات انتقالاً واضحاً في الاستراتيجية التركية، من محاولة بناء نفوذ ناعم عبر أدوات سياسية واقتصادية، إلى تبني مقاربة أمنية—عسكرية تتوخى تثبيت موقع استراتيجي طويل الأمد في غرب ليبيا وفي شرق المتوسط. لذلك، مر الدور التركي بمراحل عدة وهي (أوصيف، 2021، صفحة 1349):

1. المرحلة الأولى: دعم الثورات والفاعل السياسيّ (2011–2014)

عقب اندلاع الاحتجاجات في ليبيا في فبراير 2011، وجدت تركيا نفسها أمام واقع جديد ينسجم مع خطابها السياسيّ الداعم للتحولات التي شهدتها المنطقة، وعلى أثره سارعت أنقرة إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي، وعملت على تنسيق جهودها مع القوى الدوليّة داخل حلف الناتو بغرض توفير بيئة ميدانية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تسهّل إسقاط النظام القديم. إذ لم يقتصر الدور التركي على التصريحات المؤيدة للثورة، بل تعدّاه إلى توفير مساعدات إنسانية وإغاثية، وإرسال فرق طبية ولوجستية للمناطق التي شهدت مواجهات عنيفة، ما أسهم في تعزيز صورتها كدولة داعمة للتغيير الديمقراطي.

وقد ساعد هذا الانخراط المبكر في بناء شبكة علاقات سياسية مع أطراف قريبة من تيارات الإسلام السياسيّ التي صعدت في مرحلة ما بعد الثورة، وهو ما اعتبرته أنقرة فرصة لتعزيز نفوذها في فضاء شمال أفريقيا والبحر المتوسط. غير أن هذا الدور بقي محدوداً في تلك المرحلة، الذي اتسم بالحذر ولم يحمل أبعاداً عسكرية ملحوظة، نظراً لعدم وضوح المشهد الليبي واستمرار الخشية التركية من التورط في صراع لم تتضح ملامحه آنذاك. ومع ذلك، وفّر هذا الانخراط الأولي أساساً مهماً لتوسيع الحضور التركي في المراحل اللاحقة من الأزمة (عدوان و فياض، 2020، صفحة 668).

2. مرحلة الانقسام والصراع الداخلي (2014–2019)

مع الانقسام الحاد الذي أصاب الدولة الليبية بعد 2014 وتشكّل حكومتين وبرلمانين متنازعين، بدأت تركيا تحسم تدريجياً موقفها بالانحياز إلى القوى المحسوبة على ثورة فبراير، وعلى وجه الخصوص حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليّاً بعد عام 2016. وقد جاء هذا التوجه نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل التي دفعت أنقرة إلى تعميق تدخلها في الشأن الليبي. فمن الناحية الأيديولوجية، رأت تركيا أن دعم القوى القريبة من (الإخوان المسلمين) منسجم مع رؤيتها الإقليمية ومصالحها السياسيّة، خاصة في ظل تصاعد حملات الاستهداف التي واجهتها حركات الإسلام السياسيّ في المنطقة عقب عام 2013 (دريسي، 2022، صفحة 643).

وفي البعد الإقليمي، كان الصراع بين تركيا من جهة، والمحور الإماراتي—المصريّ من جهة أخرى، عاملاً مركزياً في زيادة الانخراط التركي، إذ اعتبرت أنقرة أن التقدم العسكري لمعسكر الشرق في ليبيا بغطاء سياسي وعسكري من القاهرة وأبو ظبي يهدد مصالحها الإقليمية، ويعيد تشكيل التوازنات في شمال أفريقيا بطريقة غير مواتية لها. كما أدت الاعتبارات الاقتصادية دوراً بارزاً، إذ كانت الشركات التركية تمتلك قبل 2011 استثمارات ضخمة في ليبيا تتجاوز 18 مليار دولار، مما جعل الحفاظ على هذه المصالح أحد دوافع استمرار التدخل. أما من الناحية الجيوسياسية، فقد ربطت تركيا بين الصراع الليبي وقضية شرق المتوسط، معتبرة أن أي وجود معادٍ لها في غرب ليبيا سيضعف قدرتها على المناورة في ملفات الطاقة البحرية. ورغم كل هذه الدوافع، ظل التدخل التركي خلال هذه المرحلة محدوداً وموجهاً نحو تقديم الدعم الاستخباراتي والتدريب وبعض الإمدادات العسكرية البسيطة، دون الانتقال إلى تدخل مباشر يحمل بصمات ثقيلة على ميزان القوى (دريسي، 2022، صفحة 644).

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3. مرحلة التدخل العسكري المباشر (2019–2020)

مثل توقيع مذكرتي التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق في نوفمبر 2019، الخاصة بترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمنيّ والعسكري، نقطة تحول مفصلية في مسار الأزمة الليبية. إذ منحت الاتفاقية البحرية لتركيا عمقاً استراتيجياً في شرق المتوسط، وعززت من حضورها في الصراع على موارد الطاقة البحرية، في حين شكلت اتفاقية التعاون العسكري السند القانوني الذي استندت إليه أنقرة في إرسال قواتها وخبرائها العسكريين إلى ليبيا. وبعد هذا التطور، انتقلت تركيا من دور الداعم غير المباشر إلى ممارسة تدخل عسكري مباشر تمثل في نشر الطائرات المسيّرة من طراز بيرقدار TB2، وتزويد حكومة الوفاق بأنظمة دفاع جوي متطورة، وإرسال فرق من المستشارين والخبراء العسكريين، إلى جانب دعم تقني واستخباراتي مكثف. وقد أسهم هذا التدخل في إحداث تحوّل واضح في ميزان القوى، إذ نجحت القوات المدعومة تركياً في إيقاف تقدم قوات حفتر نحو العاصمة طرابلس، وأعادت السيطرة على مدن الساحل الغربي وقاعدة الوطية الجوية. وفي الحقيقة، إن هذا التحول الميداني لم يكن مجرد انتصار تكتيكي، بل أسهم في دفع الأطراف إلى القبول بمسار وقف إطلاق النار الذي أُعلن في جنيف عام 2020، ومن ثم أعاد رسم حدود الصراع السياسيّ والعسكري في ليبيا (مصطفى و محمد، 2020).

4. النفوذ طويل الأمد (2020–2024)

بعد توقف العمليات العسكرية، لم تنسحب تركيا من المشهد الليبي، بل صاغت استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تحويل مكاسب التدخل إلى نفوذ دائم. إذ واصلت تفعيل الاتفاقيات الأمنيّة والعسكرية، وأعادت هيكلة جزء من القوات الليبية في الغرب عبر برامج تدريب وتجهيز، الأمر الذي ساعدها في بناء شبكات تأثير داخل المؤسسات العسكرية والأمنيّة. كما احتفظت تركيا بحضور عسكري لوجستي مهم في قواعد مثل الوطية ومصراتة، ما منحها قدرة على التأثير في التوازنات الجيوسياسية في جنوب المتوسط. وعلى الصعيد الاقتصادي، دفعت تركيا باتجاه الحصول على عقود إعادة إعمار ومشاريع في مجالات الطاقة والبنية التحتية، في محاولة لتعويض الاستثمارات السابقة واستثمار موقعها كحليف رئيسي لحكومة الوحدة الوطنية. وقد أسهم هذا التوجه في تعزيز ارتباط أنقرة بالطبقة السياسيّة، والاقتصادية الحاكمة في الغرب الليبي (مصطفى و محمد، 2020).

ثانياً: دور تشاد والنيجر في الأزمة الليبية منذ عام 2011

أدّت التطورات التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011 إلى فتح الجنوب الليبي أمام تفاعلات معقدة ارتبطت على نحوٍ أساسي بدولتي تشاد والنيجر المتاخمتين له. فالتقارب الجغرافي والتداخل القبلي والاجتماعي بين هذه الدول والفضاء الليبي جعلها جزءاً موضوعياً من المشهد الأمنيّ في الجنوب، بالرغم من أنها لم تكن أطرافاً سياسية رسمية في الصراع. لكن مع هشاشة الحدود والانفلات الأمنيّ وتراجع حضور الدولة الليبية، تحوّل

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الجنوب إلى فضاء مفتوح سمح بتنامي أدوار غير رسمية لجماعات مسلّحة عابرة للحدود، وشبكات تهريب واسعة الامتداد، وكيانات قبلية تبحث عن موارد جديدة أو ملاذات آمنة. إذ ارتبط حضور التشاد في الأزمة الليبية عبر تنامي نشاط جماعات المعارضة التشادية المسلحة التي استخدمت الجنوب الليبي كمنطقة خلفية لإعادة التموضع وتنظيم الصفوف، وكان لضعف سيطرة الدولة التشادية على شمال البلاد الأثر الكبير لتحرك تلك الجماعات عبر الحدود، ومن ثم الحصول على التمويل والعتاد من بيئة الجنوب الليبي المنفلتة أمنياً بعد سقوط نظام القذافي. وقد انعكس ذلك لاحقاً على الداخل التشادي، إذ عادت بعض هذه الجماعات للمشاركة في مواجهات مسلحة داخل تشاد، ما جعل الترابط الأمنيّ بين ليبيا وتشاد يتخذ طابعاً مباشراً رغم غياب تدخل رسمي من نجامينا (تشيريب، 2023، الصفحات 9-12).

أما النيجر، فقد كانت الأكثر تأثراً بالتحولات الليبية، بحكم طبيعة امتداداتها القبلية ومسارات الهجرة التي تمر عبر أراضيها وصولاً إلى الجنوب الليبي. إذ أصبحت مناطق مثل أغاديز مركزاً محورياً لحركة المهاجرين وشبكات التهريب التي وجدت في الانهيار الأمنيّ الليبي فرصة لتوسيع نشاطها. كما انخرطت مجموعات طوارقية بين النيجر في النزاعات المحلية داخل ليبيا، مما خلق شبكة معقدة من المصالح العابرة للحدود تشمل قبائل ممتدة، وجماعات مسلحة، وفاعلين اقتصاديين غير شرعيين. هذا الواقع أسهم في زيادة الضغوط الأمنيّة على الدولة النيجرية والليبية على حد سواء، بسبب تحديات ناجمة عن انتشار السلاح وتمدّد شبكات التهريب (تشيريب، 2023، الصفحات 14-15).

وترافق ذلك مع استمرار تأثير السودان بصورة غير مباشرة؛ فالمجموعات المسلحة التي تحرّكت من دارفور وكردفان نحو ليبيا أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوة جنوب ليبيا. وعلى الرغم من أن الخرطوم لم تكن فاعلاً رسمياً في الصراع الليبي، بيد أن انتقال هذه الجماعات عبر الحدود جعل السودان جزءاً من دائرة التأثير غير الرسمي على الأزمة. وترافق ذلك كله مع ضعف واضح في أداء الاتحاد الأفريقي، الذي اكتفى ببيانات دبلوماسية ومبادرات محدودة عبر "اللجنة رفيعة المستوى حول ليبيا"، دون امتلاك أدوات ضغط أو وساطة فعّالة (مهدي، 2021). وقد بلغ هذا الضعف ذروته حين تهمّشت المبادرات الأفريقية أمام المبادرات الأممية والدوليّة الأكثر نفوذاً، مما جعل القارة الأفريقية لاعباً ثانوياً في أزمة تجري داخل فضائها الجغرافي، وأفسح المجال لفاعلين دوليّين آخرين في الأزمة الليبية، وهذا ما سيتم تحليله في المبحث الآتي.

المبحث الرابع

أدوار الفواعل الدوليّة المؤثرة في الأزمة الليبية منذ عام 2011

شكّل تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا في عام 2011 نقطة الانطلاق الأساسية لتحول الصراع من شأن داخلي إلى ساحة انخراط دوليّ متعدّد المستويات. فبعد صدور القرارين 1970 و1973 عن مجلس الأمن، اللذين تضمّنا حماية المدنيين وفرض منطقة حظر جوي، تولى الناتو قيادة عملية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

عسكرية واسعة النطاق تحت اسم "الحامي الموحّد" (Unified Protector)، شملت ضربات جوية ممنهجة ضد القدرات العسكرية للنظام الليبي السابق، مما أدّى إلى تفكيك البنية العسكرية للدولة، وتحييد قوات النظام خلال أشهر قليلة. الأمر الذي عجّل بسقوط السلطة المركزية من دون وجود ترتيبات انتقالية كافية لبناء مؤسسات جديدة. وبذلك انتقل الملف الليبي مباشرة من يد الدولة الوطنية المعطّلة إلى يدّ القوى الدوليّة التي شاركت في العملية، أو تأثرت بتداعياتها.

وهذا الفراغ السياسيّ—الأمنيّ الكبير شكّل البيئة التي أسست لانخراط واسع لفواعل دوليّة متعددة، كلٌّ منها يحمل أجندته الخاصة ومصالحه الاستراتيجية. ومنذ تلك اللحظة، لم يعد الصراع في ليبيا محصوراً في الأطراف الداخلية، بل أصبح إدارة دوليّة مفتوحة تتقاطع فيها مصالح القوى الإقليمية التي تطرقنا لها، ناهيك عن أدوار القوى الدوليّة التي سنتطرق لها وفق الآتي:

أولاً: دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الليبية منذ عام 2011

بالرغم من الدور العسكري المباشر الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف الناتو خلال عام 2011 لإسقاط نظام معمر القذافي، لكن واشنطن سرعان ما تبنّت مقاربة "القيادة من الخلف" في إدارة الملف الليبي، تاركةً عبء التفاعل اليومي مع الأزمة للحلفاء الأوروبيين، ولا سيما إيطاليا وبريطانيا وفرنسا. إذ جاءت هذه المقاربة انعكاساً لاستراتيجية أمريكية أوسع، التي ركزت على تقليل الانخراط العسكري في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد التجارب المكلفة في العراق وأفغانستان، ناهيك عن غياب الرؤية الأمريكية الواضحة لبناء الدولة الليبية بعد سقوط النظام. ومنذ 2014، اتسم الدور الأمريكي بالتأرجح بين التدخل التكتيكي المحدود والابتعاد عن الانخراط الاستراتيجي العميق، ما جعل تأثيره في الأزمة كبيراً من حيث القدرة، لكنه محدود من حيث الإرادة السياسيّة (حسان وآخرون، 2023، صفحة 69).

وفي الواقع، تركّز الحضور الأمريكي في ليبيا على ثلاثة مسارات رئيسة، هي (محسن، 2020، صفحة 8):

1. مكافحة الإرهاب، إذ نفذت القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم AFRICOM) سلسلة ضربات دقيقة بين 2015 و2019 استهدفت تنظيم "داعش" الإرهابي وخلايا مرتبطة بالقاعدة في سرت والجفرة والصحراء الجنوبية. وبالرغم من الفعالية العسكرية لهذه العمليات، لكن واشنطن لم تستثمر في بناء مؤسسات أمنية ليبية قادرة على استدامة هذا النجاح، مما جعل تأثيرها أمنياً قصير الأمد أكثر منه بنيوياً طويل الأمد.
2. دعم العملية السياسيّة بقيادة الأمم المتحدة، إذ اختارت واشنطن دور "الضامن السياسيّ" من الخلف عبر توفير دعم دبلوماسي عام للمبعوثين الأمميين المتعاقبين، دون ممارسة ضغوط كافية لتقويم الانحرافات التي شهدتها مسارات الحوار، أو فرض عقوبات واسعة على معرقلي العملية السياسيّة. وقد نتج عن هذا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الموقف استمرار حالة الجمود وترك الأطراف الليبية والدول الإقليمية تتصرف بحرية نسبية، في ظل غياب حسم دوليّ قادر على فرض مسار واحد للتسوية.

3. البعد الأكثر تأثيراً في مقاربة واشنطن فيرتبط بإدارة النفوذ الروسي المتزايد في ليبيا منذ عام 2017، لاسيما مع دخول قوات "فاغنر" إلى الشرق والوسط الليبي وسيطرتها على مواقع حساسة، مثل قواعد عسكرية وحقول نفطية. إذ شكّل التغلغل الروسي تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية في المتوسط وشمال أفريقيا، لكنه لم يدفع واشنطن إلى تغيير جذري في سياستها، بل اكتفت بمواقف سياسية تحذيرية وتحركات محدودة ضمن مجلس الأمن.

لذلك، فإن محدودية الدور الأمريكي وغياب سياسة واضحة أسهمت في خلق فراغ استراتيجي واسع ترك المجال لقوى أخرى – تركيا، روسيا، الإمارات، فرنسا – لملء الساحة، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة قادرة ولكن غير راغبة في حسم اتجاهات الأزمة، مما انعكس هذا على مسار الصراع، إذ سمح غياب الضغط الأمريكي الفعّال بتكريس معادلة "توازن اللاحسم". في حين ظل الدور الأمريكي يتقاطع مع ليبيا فقط عندما ترتفع مخاوف واشنطن من الإرهاب، أو النفوذ الروسي، دون أن يتحول ذلك إلى التزام استراتيجي بإعادة بناء الدولة الليبية، أو فرض عملية سياسية شاملة (السحاتي، 2022).

ثانياً: الدور الروسي في الأزمة الليبية منذ عام 2011

بعد غياب شبه كامل خلال السنوات الأولى التي أعقبت سقوط النظام الليبي، عادت روسيا بقوة إلى الساحة الليبية منذ عام 2016، مستغلةً الفراغ الذي تركته سياسة "القيادة من الخلف" الأميركية والانقسامات بين القوى الأوروبية المعنية بالملف. إذ اعتمدت موسكو منذ البداية نهج "التغلغل غير الرسمي" عبر شركة فاغنر، التي وفّرت لروسيا حضوراً عسكرياً مرناً لا يحمّلها كلفة سياسية مباشرة، قبل أن يتحول هذا الحضور تدريجياً إلى نفوذ أمني وعسكري منظم، خاصة بعد إعادة هيكلة فاغنر إلى وحدات تتبع وزارة الدفاع الروسية بين عامي 2023–2024 (ناصر، 2024، صفحة 427).

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لروسيا في ليبيا في بناء موطئ قدم دائم في جنوب المتوسط يوازن الوجود الغربي، وهو ما ظهر سعيها للسيطرة على القواعد الجوية الحيوية مثل الجفرة والقرضابية، وتوسيع الانتشار في محيط سرت. كما سعت موسكو إلى الحصول على نفوذ اقتصادي من خلال التأثير على ملف النفط الليبي وشركات الحراسة في الحقول، فضلاً عن بناء علاقات مع المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي (الفرع الشرقي). وفي الحقيقة، ترى روسيا في ليبيا ورقة تفاوضية كبرى يمكن توظيفها في ملفات عالمية مثل الحرب في أوكرانيا، والعقوبات الغربية، والمساومة على توازنات شرق المتوسط. لأن النفوذ الروسي لا يقتصر على ليبيا وحدها، بل يشكّل جزءاً من استراتيجية أوسع للتمدد في الساحل الأفريقي، إذ استخدمت موسكو الأراضي الليبية كنقطة عبور لوجستية باتجاه مالي والنيجر وبوركينا فاسو عبر وحدات "أفريقيا فيلق" (Africa

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

Corps)، ما جعل بعض المناطق الليبية، وخاصة جنوب البلاد، محاور ارتكاز مهمة للانتشار الروسي في أفريقيا (Strong, 2022, p. 61).

وقد أدّى التدخل الروسي إلى إحداث توازن عسكري جديد لصالح الشرق الليبي، بعد أن وفّر دعماً نوعياً للقوات الموالية له عبر الطائرات المسيّرة، والدفاعات الجوية، والمرتزقة، وخبراء المدفعية. ومع رسوخ هذا الحضور، باتت موسكو لاعباً لا يمكن تجاوزه في أي عملية سياسية، مما جعل الوصول إلى تسوية داخلية أكثر تعقيداً، لأن أي مسار تفاوضي لا يأخذ في الاعتبار المصالح الروسية سيكون محكوماً بالفشل (جاسم، 2022، صفحة 225). بالمجمل، يُعد الدور الروسي من أكثر التدخلات الخارجية تأثيراً في إطالة أمد الصراع الليبي، ليس فقط بسبب قدرته على تغيير موازين القوى العسكرية، بل أيضاً لأنه حوّل ليبيا من ساحة نزاع محلية إلى ساحة صراع جيوسياسي عالمي تتقاطع فيها حسابات المتوسط والساحل الأفريقي وشرق أوروبا، الأمر الذي يعقّد أي حل ويُخضعه لتفاهمات دوليّة أوسع قد تتجاوز إرادة الأطراف الليبية نفسها.

ثالثاً: الاتحاد الأوروبي – مصالح كبرى ورؤية منقسمة ودوره في الأزمة الليبية

يُعد الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الفاعلين الدوليّين المعنيين بالملف الليبي، بحكم القرب الجغرافي وتشابك مصالحه الحيوية مع استقرار ليبيا، وخاصة في ملفات الهجرة غير النظامية عبر المتوسط، وأمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب في شمال أفريقيا والساحل. ورغم إدراك الأوروبيين للأهمية الاستراتيجية لليبيا، لكنه لم ينجح في بلورة سياسة موحدة نتيجة التنافس الحاد بين الدول الأعضاء، ولا سيما فرنسا وإيطاليا. إذ دعمت باريس معسكر الشرق في سياق مواجهتها نفوذ تركيا واهتمامها بامتدادات الساحل الأفريقي، في حين انحازت روما إلى حكومة طرابلس حمايةً لمصالحها البحرية وشركاتها النفطية. وفي الحقيقة، إن هذا الانقسام البنيوي أدّى إلى تشتت الجهود الأوروبية وتراجع قدرتها على التأثير في مسارات النزاع رغم امتلاكها القدرات المالية والدبلوماسية. مما انعكس ذلك على أدوات الاتحاد التي بقيت محدودة وموزعة بين مراقبة حظر توريد السلاح عبر عملية "إيريني"، وتقديم دعم سياسي لمبادرات الأمم المتحدة، وتنفيذ برامج إنسانية وتقنية لتعزيز الهياكل الليبية، دون القدرة على تقديم حلول سياسية، أو أمنية ذات وزن، أو ممارسة ضغط فعّال على الأطراف المتصارعة (الشيخ، 2019، الصفحات 135-136). وهكذا ظلّ الدور الأوروبي مهماً من حيث الاهتمام، لكنه ضعيف من حيث الفاعلية، ممّا سمح لقوى أخرى منافسة – وفي مقدمتها روسيا وتركيا – بملء الفراغ الاستراتيجي في ليبيا.

في حين، شهدت بريطانيا حضوراً دبلوماسياً نشطاً في مجلس الأمن، إذ كانت من أبرز داعمي العملية الأممية ومسارات الحوار، وأسهمت في صياغة القرارات المتعلقة بوقف إطلاق النار والعقوبات. بيد أن غياب أدوات تأثير عسكرية واقتصادية مباشرة داخل ليبيا جعل دورها نظرياً أكثر منه عملياً. أما ألمانيا فقد حاولت فرض مقاربة مختلفة من خلال "مسار برلين" الذي ظهر منذ 2019، مستندة إلى قدرتها على جمع

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

الفاعلين الدوليّين على طاولة واحدة، لكنها – رغم حيادها وموقعها الاقتصادي – افتقرت إلى النفوذ العسكري على الأرض، فلم تستطع ترجمة مخرجات مؤتمر برلين إلى ترتيبات تلزم الأطراف الليبية أو تحدّ من التدخلات الأجنبية (European Parliament Research Service, 2020, pp. 5-9).

وبإزاء تلك الأدوار الدوليّة، لا بد لنا أن نذكر الدور المحوري الذي أدته الأمم المتحدة في هندسة المسارات السياسيّة منذ اتفاق الصخيرات 2015، مروراً بمسار برلين، وصولاً إلى ملتقى الحوار السياسيّ في جنيف. لكن في الحقيقة، تأثيرها بقي محدوداً بفعل غياب الإرادة الدوليّة الموحدة، وتعارض المصالح بين القوى الكبرى، وضعف قدرتها على فرض القرارات الملزِمة. التي كانت كثيراً ما تُجهَض بفعل التدخلات العسكرية الخارجية، أو انقسام المؤسسات الليبية، في حين ظل المبعوثون الأمميون يعملون من ضمن بيئة دوليّة غير داعمة بشكل كافٍ، ما جعل عملية الوساطة عرضة للتجميد والتراجع في كل محطة. ونتيجة لذلك، تحولت الأمم المتحدة إلى إطار تنسيقي أكثر منها قوة تنفيذية، إذ نجحت في احتواء بعض مراحل التصعيد، لكنها لم تستطع فرض حل نهائي، أو بناء مؤسسات موحدة قادرة على الصمود أمام التدخلات الإقليمية، والدوليّة (الشيخ، 2024، الصفحات 118-121).

الخاتمة

تُبرز دراسة الأزمة الليبية منذ عام 2011 أن مسارها لم يكن نتاج عوامل داخلية فحسب، بل جاء نتيجة تفاعل مركّب بين التحولات الهيكلية في الداخل الليبي، والأدوار العربية والإقليمية، والتدخلات الدوليّة المتشابكة. إذ أدّى سقوط النظام بفعل تدخل حلف الناتو إلى انهيار مؤسسات الدولة دون وجود مسارات بديلة قادرة على ضبط الانتقال السياسيّ، الأمر الذي جعل ليبيا دولةً مفتوحة أمام تنافس القوى المحيطة والبعيدة على حدٍّ سواء.

فعلى المستوى الداخلي، أسهم ضعف المؤسسات الأمنيّة والعسكرية، وتعدد مراكز القوة، وتنازع الشرعيات السياسيّة، في تكريس الانقسام وتعطيل مسارات إعادة بناء الدولة. وتحوّل هذا الانقسام الداخلي إلى نقطة ارتكاز للتدخلات الخارجية، إذ وجدت القوى الإقليمية والدوليّة بيئة مناسبة لإعادة رسم نفوذها عبر دعم أطراف محلية متنافسة.

وعلى أثرها، تباينت أدوار دول الجوار العربي والإقليمي غير العربي، بين دول سعت لضبط الأمن الحدودي ومنع انتقال الفوضى، ودول أخرى انخرطت في تقديم دعم سياسي أو عسكري لأطراف ليبية، ما أدى إلى إعادة إنتاج الانقسام الداخلي. كما شكّلت دول الساحل والعمق الأفريقي امتداداً غير مباشر للأزمة من خلال التدفقات العابرة للحدود من مقاتلين وأسلحة، ما زاد من هشاشة الجنوب الليبي.

في حين تعمّق الصراع نتيجة غياب توافق بين القوى الكبرى؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تبنت مقاربة "القيادة من الخلف" مكتفية بمحاربة الإرهاب دون إعادة هندسة الاستقرار، في حين سعت روسيا

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

لتثبيت موطئ قدم عسكري وسياسي جنوب المتوسط، في حين عجز الاتحاد الأوروبي عن بلورة موقف موحد بسبب التنافس الفرنسي—الإيطالي. وبين هذا وذاك، ظلت الأمم المتحدة تعمل كوسيط رئيسي، لكنها افتقدت أدوات الضغط الضرورية لتنفيذ ما ترعاه من اتفاقات.

الاستنتاجات:

1. إنّ الأزمة الليبية أصبحت صراعاً دوليّاً—إقليمياً بقدر ما هي أزمة داخلية، إذ تداخلت فيها مصالح قوى متعددة، وانعكس ذلك على ديناميات الصراع ومساره السياسيّ.
2. تدخل الناتو عام 2011 كان نقطة التأسيس للتدويل الحالي للأزمة، إذ أسقط النظام دون بناء إطار مؤسسي بديل، تاركاً فراغاً استراتيجياً استغلته القوى الإقليمية والدوليّة.
3. البنية الداخلية الليبية المنقسمة أسهمت في تعزيز التدخل الخارجي، فكل طرف محلي وجد راعياً خارجياً، ما أدى إلى خلق "دوائر دعم" عززت استدامة الصراع.
4. الدور العربي والإقليمي غير العربي كان عاملاً مضاعفاً للانقسام، خصوصاً مع تباين المواقف بين الدول العربية ودول الساحل، مما دفع ليبيا إلى مزيد من التشظي الأمنيّ والسياسيّ.
5. الصراع الدوليّ على ليبيا يتجاوز حدودها الجغرافية، ويرتبط بمصالح الطاقة والموانئ البحرية والاستراتيجيات العسكرية في المتوسط والساحل الأفريقي.
6. غياب توافق دوليّ واضح هو العامل الأبرز في تعطيل التسوية السياسيّة، إذ لا يمكن لأي مبادرة أممية، أو إقليمية النجاح ما لم تُدعَم بتفاهمات بين القوى الكبرى.
7. المسارات السياسيّة (الصخيرات، برلين، جنيف) حققت تقدماً محدوداً، لكنها لم تنجح في تحويل ما يُتّفق عليه إلى واقع بسبب تضارب المصالح الخارجية وضعف المؤسسات الداخلية.
8. الحل في ليبيا يحتاج إلى مقاربة شاملة تدمج بين إعادة بناء مؤسسات الدولة، وضبط التدخلات الإقليمية، وتوحيد الرؤية الدوليّة تجاه مستقبل ليبيا.
9. الاستقرار المستدام في ليبيا مرهون بمعالجة توازن القوى المحلي—الإقليمي—الدوليّ، وليس فقط بإجراء انتخابات أو تشكيل حكومة توافقية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع

1. الجروشي، عبد الرؤوف رجب. (2022). خارطة الصراع الليبي في فترة ما بعد القذافي – دراسة تحليلية لفترة ما بين انتخابات المؤتمر الوطني حتى عملية فجر ليبيا (2012-2015) [رسالة ماجستير غير منشورة]. المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث.
2. جاسم، سداد نوري. (2022). الأزمات الإقليمية وظاهرة عدم الاستقرار في العلاقات الدوليّة – الأزمة الليبية أنموذجاً [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين.
3. بن بتقة، نور الهدى. (2017). إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة الجزائر.
4. شناتيلة، حنان. (2020). تحديات بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي وانعكاساتها على الاستقرار الأمنيّ للمنطقة [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة العربي التبسي - تبسة.
5. أحمد، قاسم حسين. (2019). دور القوى الخارجية في العملية السياسيّة: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسيّ "الصخيرات". مجلة سياسات عربية، (36)، 64-68.
6. أوصيف، بلال. (2021). التدخل العسكري التركي في ليبيا وجدلية الانفصال في ظل الفشل الدولاتي. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 6(1)، 1349. جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
7. إبراهيم، عدوان أركان، & فياض، مصطفى جابر. (2020). محددات الدور التركي في ليبيا وتداعياته الدوليّة. مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسيّة، 10(1)، 668.
8. الرشيد، أحمد الزروق، & أدبيش، عبد الكريم مسعود. (2017). إشكالية التدخل الدوليّ في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدوليّة وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2017. مجلة مدارات سياسية، (ديسمبر)، 96. مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر.
9. رسولي، أسماء. (2021). إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 6(1)، 282-284. جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
10. الزروق، أحمد، & أدبيش، عبد الكريم مسعود. (2017). إشكالية التدخل الدوليّ في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدوليّة وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2017. مجلة مدارات سياسية، (ديسمبر)، 96. مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر.
11. السحاتي، خالد خميس. (2022). الولايات المتحدة والأزمة الليبية: كيف تغيرت المواقف مع تعاقب الإدارات؟ مجلة السياسة الدوليّة. مؤسسة الأهرام. https://www.siyassa.org.eg/News/18343.aspx
12. العيناني، مراد. (2018). الأزمة الخليجية أدت لانكماش دور قطر وحلفائها في ليبيا. مجلة آراء الخليج. https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4341&catid=2&Itemid=172
13. الفيتوري، نوال بالعيد سالم. (2021). دور القوى الإقليمية في الأزمة الليبية: ضرورات التدخل ومخاطر الانكفاء. سلسلة متابعات أفريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات.
14. الهلالي، عزة بدر أنور أحمد، مقلد، إسماعيل صبري، & محمد، علاء عبد الحفيظ. (2024). تأثير الصراعات والأزمات العربية على فاعلية الدور المصريّ في أفريقيا. المجلة العلمية لكلية التجارة – جامعة أسيوط، (80)، 192-193.
15. ناصر، فيصل غازي. (2024). الدور الروسي في ليبيا بعد عام 2011. مجلة قضايا سياسية، (79)، 427. كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين.
16. نعيمة، قاضي. (2024). الدور الجزائري في تحقيق الاستقرار في ليبيا: رؤية استراتيجية. مدارات سياسية، 8(2)، 127. مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

17. موسى، عادل جمعة. (2025). العلاقات الليبية مع دول الجوار في ظل المتغيرات الإقليمية والدوليّة بعد عام 2011. مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، (25)، 18-19. الجمعية الليبية للبحوث والدراسات العلمية.
18. أتمان، محي الدين، & كارا، محمد علي. (2020). سياسة الإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا. مجلة رؤية تركية، 9(2)، 103-104.
19. حسان، مصطفى محمد، وآخرون. (2023). الموقف الأمريكي من التغيرات السياسيّة في كل من تونس وليبيا منذ 2011. مجلة الدراسات الأفريقية، 45(3)، 69. كلية الدراسات الأفريقية العليا، جامعة القاهرة.
20. دراسة، حنان. (2022). التدخل التركي في الأزمة الليبية: المحددات والتداعيات. مجلة الناقد للدراسات السياسيّة، 6(1)، 643-644. جامعة محمد خيدر بسكرة.
21. محسن، رخا أحمد. (2020). موقف الولايات المتحدة من أزمتي (ليبيا وشرق المتوسط). مجلة شؤون عربية، (183)، 8. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
22. الشيخ، محمد عبد الحفيظ. (2019). التنافس الفرنسي-الإيطالي وتداعياته على ليبيا. المستقبل العربي، (484)، 135-136. مركز دراسات الوحدة العربية.
23. الشيخ، محمد عبد الحفيظ. (2024). الأزمة الليبية في ضوء جهود البعثة الأممية من "طارق متري" إلى "عبد الله باتيلي": هل من مقاربة واقعية تجمع الفرقاء؟ مجلة السياسة الدوليّة، (97)، 118-121. مركز الدراسات الاستراتيجية والدوليّة، جامعة بغداد.
24. الحار، الوهاب محمد. (2023). المشهد السياسيّ الليبي: المسارات والسياسات. المركز الليبي للدراسات الأمنيّة والعسكرية. https://lcsms.info/the-libyan-political-scene
25. حسن، سناء السعيد. (2024). إشكاليات بناء الدولة في ليبيا 2011-2022. المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=99780
26. ياسين، زينب محمد. (2024). التدخلات الخارجية في ليبيا: دور الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً. جامعة كربلاء. https://uokerbala.edu.iq/archives/34848
27. كمال، دينا سليمان. (2021). الأوضاع في ليبيا وتأثيرها على الأمن القومي المصريّ. المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=65958
28. مهدي، سيماء علي. (2021). دور الاتحاد الأفريقي في حل النزاعات الأفريقية: دراسة حالة ليبيا. المركز الديمقراطي العربي. https://democraticac.de/?p=78380
29. مصطفى، جاد، & محمد، محمد سيد. (2020). التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصريّ. المركز العربي للبحوث والدراسات. https://www.acrseg.org/41600
30. المؤدّب، حمزة. (2020). الحدود التونسية-الليبية المأزومة: السياسة الأمنيّة لتونس في مواجهة فصائل الميليشيات الليبية. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. https://carnegieendowment.org/research/2020/09/the-volatile-tunisia-libya-border-between-tunisias-security-policy-and-libyas-militia-factions?lang=ar
31. بريزيني، شهرزاد، & الفقيه، أحمد. (2023). المقاربة الدبلوماسية الجزائرية في بعدها الإقليمي – دور الجزائر في تسوية الأزمة الليبية أنموذجاً. مجلة القانون، المجتمع والسلطة، 12(1)، 383. جامعة محمد بن أحمد وهران 2.
32. تشيريب، بِنجي. (2023). مفارقة أفرقة ليبيا بعد عام 2011: النفوذ المتزايد للحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء، المتمردين، الجهات الدبلوماسية والإجرامية في دولة ما بعد القذّافي. المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، (49)، 9-15.
33. Strong, C. (2022). Wagner Group and opportunism in Russian foreign policy: Case studies of the Central African Republic, Libya, and

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

Mozambique [Master's thesis]. Charles University, Faculty of Social Sciences.
34. European Parliament Research Service (EPRS). (2020). The EU's role in stabilising Libya. European Parliament.
35. United Nations Panel of Experts on Libya. (2015-2020). Final reports. Security Council.
36. United Nations Security Council. (2017-2021). Panel of experts reports on Libya.
37. Tanchum, M. (2020). Tunisia's wake-up call: How security challenges from Libya are shaping defense reforms. Carnegie Middle East Center.
38. Carnegie Middle East Center. (2020). Reports on Libya and Tunisian-Libyan border dynamics.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0